

## طالب بمعاينة من يثبت تورطه في الصفقة وإحالة المتجاوزين على المال العام إلى النيابة العيبي: قرار الجراح فتح تحقيق في عقد صيانة مدرعات في «الداخلية» يؤكد نفسه الإصلاحية



خالد العيبي

كشف النائب خالد العيبي عن فتح وزارة الداخلية تحقيقاً في موضوع تعاقد إدارة الأمن الخاص مع إحدى الشركات المحلية لتطوير وصيانة عدد من المدرعات التابعة لها، واصفاً قرار الوزير الشيخ خالد الجراح بأنه في الاتجاه الصحيح، وقال العيبي في تصريح صحافي إن استدعاء

الجراح لقيادات في الوزارة والتحقيق معهم وسماع إفادات آخرين والتوجيه بإعداد تقرير مفصل عن الواقعة يؤكد نفسه الإصلاحية وتعاونيه ويدل حرصه على محاربة الفساد داخل الوزارة. وطالب العيبي بمعاينة من يثبت تورطه في هذه الصفقة المشبوهة، وإحالة المتجاوزين على المال العام

إلى النيابة العامة ومن ثم إلى القضاء للفصل في أمرهم. وأوضح أن تلك الخطوة جاءت بعد ثلاثة أيام من توجيه أسئلة عن هذه القضية، مطالباً الوزراء بالتجاوب مع الأسئلة والنيابة والملاحقات المتعلقة بالمعرفة مدى تعاونهم في هذا الملف ولتحديد الخطوة الرقابية المقبلة تجاه تلك المخالفات.

يأتي من منطلق دورنا الرقابي الذي نمارسه، ولن نتهاون في هذا الملف. وأشار إلى انتظاره رد الوزراء الذين وجهت لهم أسئلة نيابية خلال الفترة الماضية حول العديد من المخالفات المالية والإدارية المتعلقة بالصفقات المتعددة. وأكد متابعته تلك القضية حتى النهاية وهذا التحرك للدفاع عن الأموال العامة

## مساحتها 6 آلاف متر مربع لتحسين الاقتصاد أراض زراعية للأسر الكويتية على الشريط الحدودي للبلاد

ماضي الهاجري

مشيرا إلى أن تلك المزارع ستسهم بشكل كبير في الاكتفاء الذاتي من الخضروات والفواكه وتحسن من دخل المواطن. وأضاف أن تملك المواطنين لتلك الأراضي الزراعية على الحدود يرسخ ويحسن من الوضع الأمني على الحدود بمختلف مجالاته، مشيراً إلى أنه أيضاً يخفف من الأثرية ويجعل البلاد خضراء وتسهم في تخضير البلاد حتى على حدودها. وأضاف أن المقترح سيقدم بشكله الكامل خلال الأيام القليلة المقبلة، داعياً الحكومة إلى التعاون لإقرار هذا القانون، خصوصاً أن هيئة الزراعة سبق أن دعت إلى مثل هذا التوجه.

لعدة أسباب منها الاقتصادية ومنها الأمنية، أنه عدد من النواب مقترحاً يتماشى مع توجه الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية المعلن سابقاً بمنح مزارع للمواطنين على الشريط الحدودي للكويت مع دول الجوار. أتى المقترح الذي جمع عليه توقيع غير نائب ليجدد آلية التوزيع والمساحات المقترحة والمستحقين. وأكد مصدر نيابي أن المقترح يمنح الأسر الكويتية وليس الأفراد أراضي زراعية مساحتها 6 آلاف متر مربع على الشريط الحدودي،

## البابطين: منح ضباط الصف عند التقاعد آخر مربوط سلم العلاوات الدورية

قدم النائب عبدالوهاب البابطين اقتراحاً برغبة جاء فيه: بعد الإطلاع على سلم الرواتب والعلاوات الدورية لضباط الصف المعمول به في الجيش والشرطة والإدارة العامة للاطفاء، تبين لنا أن سقف العلاوات الدورية لهم ينتهي عند ثلاث سنوات ما عدا رتبة وكيل أول ينتهي آخر مربوط لها بخمس عشرة علاوة دورية، وتكريماً لجهود ضباط الصف الذين يعملون بأشرف مهنة وهي الدفاع عن الأمن الداخلي والخارجي للبلاد ومن يضحون بأنفسهم في سبيل إيقاد الأرواح ومكافحة الحرائق ممن اتقوا ثلاث سنوات في رتبة وكيل أول وامضوا خمسة وعشرين عاماً في شرف الخدمة، وتحقيقاً لمبدأ العدل والمساواة التي نص عليها الدستور. ولما كانت المادة السابعة من الدستور تنص على أن «العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع والتعاون والترحم صلة وثقى بين المواطنين»، لذا، فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي: «منح ضباط الصف عند التقاعد من رجال الجيش والشرطة والإدارة العامة للعلاوة آخر مربوط في سلم العلاوات الدورية ممن أتم ثلاث سنوات في رتبة وكيل أول وقد مضى على خدمتهم خمسة وعشرون عاماً أسوة بما يعمل به في الحرس الوطني».



عبدالوهاب البابطين

## طلب تزويده بكشف عن إحالة أطباء إلى وظائف أخرى ما إجراءات «الصحة» بعد إصدارها قرارات عدة مخالفة لشروط التدرج الوظيفي؟

على مستوى إدارات مركزية ورؤساء إماماء مراكز صحية ورؤساء هيئات ترميضية. وقد نعى السى علمي أن أغلب تلك القرارات مخالفة بشكل واضح لقرارات ديوان الخدمة المدنية والقرارات الوزارية المعمول بها، فضلاً عن أن تلك القرارات اشتملت على تنقلات أطباء إلى وظائف مستحدثة بمرتبة أعلى من الوظيفة التي كانت عليها، وعليه يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- هل جاءت القرارات على مستوى إدارات مركزية ورؤساء إماماء مراكز صحية ورؤساء هيئات ترميضية. وقد نعى السى علمي أن أغلب تلك القرارات مخالفة بشكل واضح لقرارات ديوان الخدمة المدنية والقرارات الوزارية المعمول بها، فضلاً عن أن تلك القرارات اشتملت على تنقلات أطباء إلى وظائف مستحدثة بمرتبة أعلى من الوظيفة التي كانت عليها، وعليه يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية:

2- إن كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالأسباب التي دعت إلى ذلك وجعل جميع القرارات في حكم الباطلة إجرائياً بحسب القانون ولوائح ديوان الخدمة المدنية؟



د.عبدالله فهد

مخالفة لشروط التدرج الوظيفي، وشروط وجوب العرض على لجنة شؤون الموظفين، فضلاً عن مخالفتها شرط دعوة لجنة شؤون الموظفين بالوزارة المتقدمين للوظائف الإشرافية لفتح مجال التنافس والمفاضلة؟

3- هل كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بالأسباب التي دعت إلى ذلك وجعل جميع القرارات في حكم الباطلة إجرائياً بحسب القانون ولوائح ديوان الخدمة المدنية؟

4- نعى السى علمي أنه قد تمت إحالة مجموعة من الأطباء لهم مركز قانوني ودرجة وظيفية فنية وفقاً لضوابط ديوان الخدمة المدنية إلى وظائف أخرى بمكاتب الكولاج غير مرتبة بالهيكل التنظيمي، فضلاً عن

مخالفة لشروط التدرج الوظيفي، وشروط وجوب العرض على لجنة شؤون الموظفين، فضلاً عن مخالفتها شرط دعوة لجنة شؤون الموظفين بالوزارة المتقدمين للوظائف الإشرافية لفتح مجال التنافس والمفاضلة؟

5- هل استقبلت الوزارة تظلمات من أطباء أو فنيين أو إداريين ضد القرارات الأخيرة؟ إن كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بنتائج تلك التظلمات والتوصيات التي اتخذت لذلك وإجراءات الوزارة حيال ذلك.

مخالفة لشروط التدرج الوظيفي، وشروط وجوب العرض على لجنة شؤون الموظفين، فضلاً عن مخالفتها شرط دعوة لجنة شؤون الموظفين بالوزارة المتقدمين للوظائف الإشرافية لفتح مجال التنافس والمفاضلة؟

قد تمت إحالة مجموعة من الأطباء لهم مركز قانوني ودرجة وظيفية فنية وفقاً لضوابط ديوان الخدمة المدنية إلى وظائف أخرى بمكاتب الكولاج غير مرتبة بالهيكل التنظيمي، فضلاً عن

## 5 نواب: تخصم مصروفات مكافأة نهاية الخدمة من معاش تقاعد العسكريين بواقع 10٪

اقترح بقانون قدمه المطيري والحريش وفهاد والكندري وعسكر

المطيري ود.جمعان الحريش ود.عبدالكريم الكندري وعبدالله فهد وعسكر العنزي اقتراحاً بقانون لتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 وجاء في الاقتراح ما يلي:

مادة (59) 1- انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة (60) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة (61) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة (62) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة (63) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة (64) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة (65) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

## العربيد لوزير الصحة: الجلطات والعلاج الطبيعي والعقم يجب أن تعالج خارج الكويت

بالخارج لتلك الحالات قرار غير مدروس، لاسيما أن الخدمات المقدمة بالكويت لم تشهد تحسناً وتطوراً كما هو حال المصحات العلاجية في الدول المتقدمة طبيياً.

دعا النائب فراج العربيد وزير الصحة د.جمال الحريش إلى ضرورة تعديل لائحة العلاج بالخارج التي تم إقرارها في عهده، وذلك لإبعث جميع الحالات المرضية «المستحقة» التي كان يتم إرسالها في السابق. وقال إن اللائحة الجديدة لم تشمل الحالات التي لا يوجد لها علاج شاف في داخل الكويت مثل حالات العقم الصعبة، والعلاج الطبيعي لبعض الأمراض المتعلقة بالجهاز العصبي وآثار الجلطات والكسور الشديدة. وأشار العربيد إلى تردّي وضع العلاج الطبيعي بالكويت ناهيك عن المواعيد الطويلة التي يصل بعضها إلى أشهر، وهناك بعض الحالات التي تحتاج إلى إعادة تأهيل بالعلاج الطبيعي خصوصاً حالات الأطفال وبعض الحوادث، والجلطات الدماغية والصدفية، مشيراً إلى أن إلغاء «العلاج الطبيعي» من شأنه أن يحد من قدرة الكويت على علاج الحالات المرضية التي تحتاج إلى علاج خارج الكويت.

مادة (66) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة (67) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة (68) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة (69) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة (70) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.

مادة (71) 1- إنهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الإجازة المرضية أو عدم اللياقة للخدمة صحياً.



فراج العربيد

## عسكر: إضافة المواطنين المستحقات لمساعدة وزارة الشؤون إلى التأمين الصحي

ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».